الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

——— *** ———

خطاب معالي الوزيرة السيدة فاطمة الزهراء زرواطي خلال الاجتماع رفيع المستوى للمؤتمر الثالث والعشرين للأمم المتحدة حول تغير المناخ

——— *** ———

بون، جمهورية ألمانيا الاتحادية، 16 نوفمبر 2017

السيد الوزير الأول، رئيس المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ،

السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،

السيدة السكرتيرة التنفيذية للاتفاقية،

معالي الوزراء،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

السيد رئيس المؤتمر،

يسرني، باسم الوفد الجزائري، أن أهنئكم على ترأسكم للمؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ، كما يسرني أن أعرب لكم عن تمنياتي بالنجاح في مهامكم خلال أعمال هذا المؤتمر.

أودّ أيضا أن أتوجه بخالص الشكر للحكومة الألمانية على حسن الاستضافة وأهنئ السكرتيرة التنفيذية للاتفاقية والأمانة على الجهد المبذول لانجاح مؤتمرنا هذا.

السيد الرئيس،

يعتبر اتفاق باريس، الذي نحتفل بالذكرى الأولى لدخوله حيّز التنفيذ، نتيجة للجهد الدؤوب الذي يبذله المجتمع الدولي للتصدي لظاهرة تغير المناخ ومخلفاتها السلبية. هذا الاتفاق سيكون، ابتداءا من 2020، الإطار الذي سيحكم سياسات الدول، بما فيها تلك التي تتعلق بالاقتصاد والتنمية، مع الضرورة الملحة على إدماج الجانب المتعلق بالمناخ في هذه السياسات. إنه اتفاق طموح يعكس مدى شعور الحكومات بالمسؤولية والتزامها تجاه الأجيال القادمة بالسعي للحفاظ على مستقبل هذه الأجيال. وباعتبار أن اتفاق باريس إطارا يوازن بين مصالح الدول، فإنه لا يمكن في أي حال

من الأحوال فتح المجال لإعادة النظر في بنوده، كونها تحافظ على خصوصيات هذه الدول.

ومن هذا المنطلق، نرى أن عملية إعداد القرارات التي تسمح بتنفيذ هذا الاتفاق ليست غاية في حد ذاتها، إذ لا بد من الحفاظ على المجال السياسي للتنمية والتنمية المستدامة، بما فيها السياسات الهادفة إلى التصدي للفقر والجوع، باعتبارهما التحديين الأساسيين اللذان تواجههما الدول النامية.

كذلك، لابد للآليات التي ستسمح بتنفيذ قرار باريس أن تدرج خصوصيات هذه الدول، كونها المتضرر الأول من التراكم المستمر للغازات الدفيئة في المجال الجوي. ولهذا ينبغي الحفاظ على المبادئ التي تقوم عليها الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، بما فيها مبدأي الإنصاف والتضامن، وكذا مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الأطراف وفقا لقدراتها الذاتية وظروفها الوطنية.

كما يجب على الآليات المزمع إعدادها أن تحافظ على التوازن الذي يقوم عليه اتفاق باريس، وذلك:

- بالسعي لإيجاد الحلول المناسبة لكل المسائل المطروحة، بما فيها تلك التي تتعلق بمجال التكيف مع المخلفات السلبية لتغير المناخ ووسائل التنفيذ الواجب وضعها تحت تصرف الدول النامية لتسهيل إمتثالها لمختلف بنود هذا الاتفاق.

- باعتراف الدول المتقدمة بالجهود المبذولة من طرف شريكاتها النامية، لا سيما فيما يتعلق بمجال التكيف، إذ لا بد لهذه الجهود بأن تحظى بالدعم المالي والفني الكافيين.

- بوفاء الدول المتقدمة بوعودها القاضية بتوفير التمويل الضروري للدول النامية قصد السماح لها بالمشاركة الفعالة في الجهد العالمي الساعي إلى الحد من ارتفاع معدلات درجات الحرارة.

وإذ نحن حريصين على تطبيق اتفاق باريس، فإنه جدير بِنَا السهر على استكمال ما هو جاري به العمل في ظل الاتفاقية الإطارية وبرتوكول كيوتو. إن تحمسنا للانضمام لاتفاق باريس يحفزنا أكثر على إتمام ما اتُفِقَ عليه خلال الموتمرات السابقة. فلازالت الدول المتقدمة متعهدة بالتزاماتها المتعلقة بالحد من انبعاثاتها للغازات الدفيئة في إطار الفترة الثانية من بروتوكول كيوتو، ونطالب الدول التي لم تصادق بعد على" تعديل الدوحة " بأن تقوم بذلك في أقرب الآجال. كما تزال الدول المتقدمة متعهدة بالتزاماتها القاضية بتوفير ما لا يقل عن 100 مليار دولار سنويا لفائدة الدول النامية، مع الحرص على الموازنة بين مجالي التكيف والتخفيف.

السيد الرئيس،

لقد قطعت الجزائر، التي تعتبر من الدول الأكثر تضررا من ظاهرة تغير المناخ، أشواطا معتبرة للتكيف مع هذه الظاهرة مع الحرص على مكافحتها، وذلك بالاعتماد على وسائل وإمكانيات ذاتية محدودة .وقد تجسد أيضا هذا الاهتمام من خلال إدراج عام 2016 أحكام دستورية جديدة تهدف إلى حماية البيئة.

كما يتجلى هذا الاهتمام من خلال المشاركة الفعالة والبناءة في المسار التفاوضي الذي أفرز اتفاق باريس، ومن خلال إعداد وإرسال" المساهمة المُعْتَزَمَة والمحددة وطنيا" في سبتمبر 2015، والانضمام المبكر إلى اتفاق باريس في أكتوبر 2016، بعد التوقيع عليه في نيويورك في أبريل من نفس السنة. لقد تعهدت بلادي من خلال "مساهمتها المعتزمة والمحددة وطنيا "بتخفيض انبعاثاتها للغازات الدفيئة بنسبة 7

بالمائة بحلول عام 2030. هذه المساهمة قد ترتفع إلى 22 بالمائة إذا ما تم الحصول على الدعم المالي ونقل التكنولوجيا ودعم وبناء القدرات. وتسعى الجزائر من خلال مخططها الوطني إلى تطوير قطاع الطاقات المتجددة، للوصول إلى إنتاج 27 بالمائة من طاقتها الكهربائية من مصادر متجددة بحلول 2030، أي ما يعادل حوالي 22 ألف ميغاواط. وفِي الوقت ذاته اتخذت إجراءات أخرى في مجالي التخفيف والتكيف تمس قطاعات مختلفة، منها الطاقة والغابات والإسكان والنفايات. لا بد من الإشارة أن هذه الجهود جد طموحة بالمقارنة مع الوضع المالي الصعب الذي تمر به بلادي بسبب الانخفاض المعتبر لمواردها.

وفِي الختام، إسمحوا لي السيد الرئيس بأن أجدد لكم، دعم الوفد الجزائري لنجاح أشغال مؤتمرنا حتى نتوصل إلى إعداد النصوص التي ستسمح لنا بالخوض في المناقشات الجوهرية ابتداءا من العام المقبل .وفِي هذا الخضم تبدي الجزائر استعدادها لمواصلة العمل مع جميع الأطراف للوصول إلى نتائج ترضي الجميع.

أشكركم على حسن المتابعة والإصغاء.